



موجز المقالات

المسؤولية الناجمة عن الأعمال الإجرامية المشتركة في قانون العقوبات الدولي

- عارف رشنودي (طالب دكتوراه في القانون الجنائي والإجرام)
- محمد علي أردبيلي (أستاذ بجامعة الشهيد بهشتي)

تُعَدّ الأعمال الإجرامية المشتركة اليوم إحدى أهمّ حالات المسؤولية الجنائية في القانون الجنائي الدولي. وتعود أهميّة هذا الموضوع إلى تناغم هذه الحالة من المسؤولية مع طريقة ارتكاب الجرائم الدولية؛ لأنّ المجرمين يرتكبونها في أغلب الأوقات بصورة جماعية وعلى أساس خطة مشتركة وعلى نطاق واسع وبإشراف كبارهم في دور القائد والموجّه. ونظرًا إلى شيوع استخدام هذه الطريقة من المسؤولية الجنائية من قبل الجهات الملاحقة لأجل توجيه المسؤولية نحو المتهمين بالجرائم الجماعية ومن جهة أخرى نظرًا إلى تحديات عديدة في المبادئ القانونية لهذه المسؤولية وتفسيرها الموسّع من جانب الجهات الملاحقة في المحاكم المختصة (يوغسلافيا ورواندا) وبالتالي المحاكم التركيبيّة (محكمة سيراليون، كمبوديا...) أفضى إلى انتقاد هذه المسؤولية على نطاق

واسع. يتعلّق معظم تلك الانتقادات بأنّ هذه المسؤولية لم يعترف بها بعد في القانون الدوليّ حينما اعترفت بها محكمة يوغسلافيا السابقة في خصوص قضية تاديج، ولم يعتبر كثير من المنتقدين هذه المسؤولية حصيلة القانون الدوليّ العرفيّ، ويعتبرونها إبداعاً قضائياً، خارج نطاق ميثاق محكمة يوغسلافيا والقانون الدوليّ العرفيّ. المفردات الرئيسة: طرق المسؤولية الجنائية، عمل إجراميّ مشترك، الجرائم الدولية، انتقاد علميّ وقضائيّ، القانون الدوليّ الجنائيّ.

دراسة مقارنة للسياسة الجنائية في المخدرات مع نظرة على السياسة

الجنائية لإيران

- حسنعلی مؤذّن زادگان (أستاذ مشارك بجامعة العلامة الطباطبائيّ)
- محمّد فرجی (طالب دكتوراه في القانون الجنائيّ والإجرام)

بعد إعلان الحرب على المخدرات في السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية ونتائجها غير المطلوبة، تمّ أخذ ضرورة تغيير طرق المواجهة في المخدرات، وتمت ممارسة سياسة مختلفة عن تلك السياسة الصعبة والصارمة. هذه المقالة تسعى إلى دراسة وشرح «الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات» في الولايات المتحدة الأمريكية، كواحدة من البلدان التي تتعامل مع مشكلة المخدرات. يتشابه إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية في بعض أوجه مشاكل المخدرات على الأخصّ أزمة السياسة الجنائية المأخوذة في هذا المجال لذا تمّ أخذ العمل المماثل في «السياسات العامة لمكافحة المخدرات». فبدراسة هذه الإستراتيجيات والسياسات، يكتشف أنّ هذه الإستراتيجيات مثل السياسة الجنائية المتوازنة تريد استخدام كلّ القدرات وتحاول توفير الأمان للمجتمع، بقدر ما هو أفضل. بعبارة أخرى هذه الإستراتيجيات والسياسات بجانب الاستجابات العقابية، في نطاق واسع تشمل على استجابات غير جزائية بما فيها: الوقاية والتدخل المبكر، العلاج وإعادة التأهيل، التعاون الدوليّ وإصلاح العدالة الجنائية. نتيجة لذلك هذه الإستراتيجيات والسياسات تسعى بتحسين أزمة المخدرات على الصعيدين الوطنيّ والدوليّ، فلحلّ مشاكل المخدرات، لا تركز فقط على الاستجابة العقابية فتستخدم استجابات وقائية وغير جزائية.

المفردات الرئيسة: المخدرات، الإستراتيجيات الوطنية، السياسة الجنائية، الولايات المتحدة الأمريكية، إيران.

التحديات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية لتعديل مرتكبي الجنحة

وعلاجهم

- أصغر بلارك (طالب دكتوراه بجامعة آزاد الإسلامية، فرع الإمارات)
- حسين غلامى (أستاذ مشارك بجامعة العلامة الطباطبائي)
- محمد على بابائي (أستاذ مشارك بجامعة الإمام الخميني الدولية)

تعديل مرتكبي الجنحة وعلاجهم بمعنى مجموعة إجراءات طبيّة - سريريّة و إجراءات تأهيليّة (تعليميّة، تربويّة) ومرتكبو الجريمة بتأثير من هذه البرامج يميلون إلى اتباع القواعد الاجتماعيّة. ولهذه المفاهيم، مناحي ومظاهر عدّة يتمّ تنظيمها بطرق مختلفة في وتيرة المرافعات. والآن بعد تشكيل المناحي المعدلة العلاجيّة في كتاب القانون، من الضروريّ التعريف بالتحديات البنيويّة أمام هذه العمليّات. ومن البديهيّ وبواسطة تقسيم بسيط يمكن تصنيف البنى الموجودة في ثلاث جوانب ثقافيّة واجتماعيّة واقتصاديّة. ودراسة تحليليّة للبنى الموجودة تظهر بأنّ البنى التعليميّة والقوانين الاجتماعيّة ومستوى الفقر والبطالة في المجتمع الإيرانيّ تتناقض مع البرامج التعديليّة - العلاجيّة وهذه المشاكل تمنع وتعرق عودة مرتكبي الجنحة إلى الحياة العاديّة.

المفردات الرئيسة: التعديل، العلاج، البنى الاجتماعيّة، الظروف الثقافيّة، الظروف الاقتصاديّة.

رواية «سنوات من الغيوم» في ضوء تعاليم علم الإجرام للأطفال

والمراهقين

- هادي رستمى (أستاذ مساعد بجامعة بوعلی سینا بهمدان)
- علىّ مولا بيكي (ماجستير في القانون الجنائيّ للأطفال والمراهقين)

الأطفال والمراهقون، لأنهم يمكن أن يكونوا صناع القانون، لديهم الفرصة لدخول مجال القانون الجنائيّ للجريمة ويمكن أيضًا أن تتعرض لأنواع مختلفة من الإيذاء من

حيث الظروف الجسدية والعاطفية. من الأرجح أن يتعرض بعض الأطفال والمراهقين، بصرف النظر عن الظروف، لأنواع مختلفة من الجنوح والإيذاء بسبب ظروفهم وظروفهم الخطيرة، التي يمكن وصفها بأنها «الأطفال المعرضين للخطر». يمكن العثور على أمثلة على هذه الأنواع الثلاثة من الأطفال والمراهقين في رواية «سنوات من الغيمة» التي كتبها على أشرف درويشيان؛ والتي يمكن مشاهدتها من منظور بعض النظريات الإجرامية من خلال طريقة تحليل المحتوى. وقد تكون نتيجة ذلك، من جهة وجود صلة وثيقة بين الأدب وعلم الجريمة، ومن ناحية أخرى، تم استخدام الأدب كأداة وقائية لبناء مجتمع مثالي.

المفردات الرئيسية: الروايات الغائمة، الجنوح وجرائم الأطفال، الأطفال المعرضين للخطر، علم الاجتماع الجنائي، علم النفس الجنائي.

مبّررات تعليق السجن؛ دراسة مقارنة للقانون الإيراني والفرنسي

- شهرام إبراهيمي (أستاذ مساعد بجامعة شيراز)
- رضا رحيمان (طالب دكتوراه في القانون الجنائي والإجرام)

لقد اتجه المشرعون اليوم وللتأكد من عدم توسّل القضاة في المحاكم الجزائية إلى إصدار الحكم على المتهمين بالسجن خارجاً عن الحدود القانونية اتّجهوا إلى اتّخاذ آلية لضرورة تسبب الحكم وبذلك يتوجب على القضاة بالإدلاء بالإفادات اللازمة لما يستندون إليه بشأن إصدار الحكم بالسجن. وبناء على هذا الاتجاه لا يجوز للقاضي إصدار الحكم بالسجن غير القابل للتعليق إلا كآخر حيلة ففي هذه الحالة يتوجب على القاضي إصدار الحكم مصحوباً بتسبب الحكم بالسجن غير القابل للتعليق نظراً إلى خطورة الجرم وشخصية المجرم مشيراً إلى عدم كون الضمانات التنفيذية الأخرى غير ملائمة بشكل واضح. رغم ذلك إذا أصدرت المحكمة الحكم بالسجن، يجب عليها تعيين كيفية تنفيذ الحكم في العراء في إطار المنشآت الملائمة كنظام شبه حرّ أو تنفيذ الحكم تحت إشراف الأنظمة الإلكترونية. وفي حالة يتعدّد فيها تنفيذ هذه الإجراءات ينبغي للمحكمة التسبب لذلك كي تتوفر إمكانيّة المراقبة من قبل الجهات القضائية العليا. تسبب الحكم وإن سبق أن أخذ بعين الاعتبار في المواد المختلفة من قانون

الإجراءات الجزائية إلا أن تسبب إنزال عقوبة السجن غير القابل للتعليق والذي ينم عن عدم الثقة بالقاضي تأسيس بديع وحديث وقد يتجاوز المفهوم الذي أراده المشرع في قانون الإجراءات الجزائية. إن ضرورة ما تقدم ذكره عن تسبب عقوبة السجن يمكن أن يؤثر في تجنب إصدار الحكم بالسجن غير القابل للتعليق من جانب وفي تغيير مكان تنفيذ عقوبة السجن في العراق من خلال التوسل إلى مؤسسات كالنظام شبه الحر من جانب آخر.

المفردات الرئيسية: تبرير التصويت، السجن، تضخم الحراسة، تعديل العقوبة.

التحديات الفقهيّة لفرض العقوبات التبعية والمكمّلة على مرتكبي الجرائم الحديثة والقصاص في قانون العقوبات الإسلامية المصادق عليه عام ١٣٩٢

- مهديّ صالحى مقدّم (طالب دكتوراه في قانون الجزاء والإجرام)
- شهربانو حسينيّ (ماجستير في الفقه ومبادئ القانون الإسلامى)
- عبد الرضا أصغرى (أستاذ مشارك بالجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية)

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، أضحى تطابق القوانين بشكل عامّ وقوانين الجزاء بشكل خاصّ مع الأسس والمبادئ الفقهيّة الشغل الشاغل للمشرع الإيراني. ومن قضايا قانون الجزاء العقوبات المكمّلة والتبعية. والمشرع الإيراني ضمن الموادّ ٢٣ حتّى ٢٥ من قانون العقوبات الإسلامى حوّل المحاكم تصريحاً بشأن جرائم الحدّ والقصاص يستطيع القاضي بموجبها ومع الأخذ بعين الاعتبار المجرم وجريمته، أن يحكم عليه بعقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات المكمّلة، وبالإضافة إليها يحرمه من حقوقه الاجتماعيّة باعتباره عقوبة تبعية. وفي ضوء الأسس الحاكمة على الحدود الشرعيّة والقصاص، ولاسيما ثبات مقدار الحدود الشرعيّة، يسعى المقال إلى الإجابة عن سؤال مفاده: هل يتوافق تطبيق العقوبات المكمّلة والتبعية التعزيرية على الحدود والقصاص مع الأسس الشرعيّة؟ هذه الدراسة تناولت عبر المصادر المكتبيّة وفي ضوء آراء الفقهاء والسابقة القضائيّة نماذج من العقوبات التبعية والمكمّلة في الفقه الإسلامى وقيمت آراء المؤيدين والمعارضين، وأظهرت أنّ من الممنوع فرض عقوبة تعزيرية أخرى زائدة على الحدّ الشرعىّ أو القصاص. كما أثبتت هذه الدراسة أنّ الحالات المعدودة لتعميم العقوبات

المكتملة والتبعية التعزيرية على الحدود والقصاص في الفقه، من النماذج الخاصة التي عدّها الشارع وهي خرجت عن القاعدة العامة المتمثلة في ثبات مقدار العقوبات الحدّية والقصاص. ومن هذا المنطلق لا يصحّ إطلاق الموادّ ٢٣ حتّى ٢٥ وإنزال العقوبة المكتملة والتبعية في جميع الحدود والقصاص.

المفردات الرئيسة: العقوبة المكتملة، العقوبة التبعية، الحدود الشرعية، القصاص، زيادة مقدار الحدود الشرعية، القواعد العامة للحدود.

ممارسة الاختصاص الجنائي للدولة الساحلية بالاستناد إلى القوانين الوطنية في مواجهة الاتفاقيات مع اختصاص دولة العلم

□ جواد صالحى

□ أستاذ مساعد بجامعة پیام نور

أصل الاختصاص القائم على تبعية الفاعل والمفعول من مؤشرات ممارسة الاختصاص الجنائي. وعلى هذا الأساس يحتمل ادعاء الاختصاص الجنائي لكلتا الدولتين الدولة الساحلية ودولة العلم وفق تبعية كلّ واحدة منهما في الملفّ القضائي. يمرّ ملفّ سفينة إنريكالكسي أيضًا بطرود مماثلة بادعاء مكافحة القرصنة البحرية. بيد أنّ الطرفين يختلفان في تفسير القوانين المندرجة في اتفاقية قوانين البحار المتعلقة بالمناطق البحرية. منطقة الإشراف هي الحدود الفاصلة بين المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الحصرية. إلا أنّ تعبير الاتفاقية يُظهر أنّ منطقة الإشراف جزء من المنطقة الاقتصادية الحصرية، وهي خاضعة للقوانين السائدة في هذه المنطقة. لذلك لا يحقّ للدولة الساحلية أن تمارس اختصاصاتها الجنائية في داخل تلك الحدود استنادًا إلى القوانين الوطنية. فعلى الدولة الساحلية أن تكتفى بممارسة سيادتها الإدارية والإشرافية في منطقة الإشراف وحدها وذلك في شؤون خاصة. وعلى هذا الأساس في الحالات التالية يعود الاختصاص الجنائي لدولة العلم: البت في الجرائم الحادثة، ولو كانت القتل العمد الناجم عن الحوادث البحرية بتصوّر مكافحة القرصنة البحرية في منطقة الإشراف.

المفردات الرئيسة: الاختصاص الجنائي، الاختصاص الإقليمي، اتفاقية حقوق البحار، الدولة الساحلية، دولة العلم.

تهريب المخدرات غير الشرعية أو التهريب غير الشرعي للمخدرات

□ حسن طفرانگار

□ أستاذ مساعد بجامعة زنجان

يقوم القانون الجنائي للمخدرات على أساس تجريم قائمة بالمخدرات المحظورة، و«الأعمال». وثمة سؤال قلما يطرحه أحد وهو: إلام يعود وصف اللا شرعي؛ إلى الشيء أم إلى العمل؟ وفي ضوء ذلك عمّ نتحدّث؛ عن تهريب مخدرات غير شرعية أم تهريب غير شرعي للمخدرات؟ وينقدح سؤال آخر وهو: في كلا الحالين، توصف «تجارة» المخدرات وتعاطيها بأنها غير شرعية وفق مبدأ مشترك، لكن لماذا يختلفان في طريقة التعامل معهما؟ يبدو في هذا الشأن أنّ هناك فرضيتين أثرتا في القضية، أي خلق الطلب بواسطة العرض، والجنائية على المستهلكين. ومن شأن هذا البحث أن يسلط الضوء على تعديل الإستراتيجية الجنائية المذكورة بعد توجيه النقد إلى النهج الجنائي الحاكم على تهريب المخدرات.

المفردات الرئيسية: غير الشرعية، المخدرات، تهريب المخدرات، تعاطي المخدرات، السياسة الجنائية.

